



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد
الثاني والعشرون

الفصل الرابع

2022

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي
شعبة الإنذار المبكر

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الرابع – 2022)

Early Warning Report for the Banking Sector

(The Fourth Quarter – 2022)

البنك المركزي العراقي

2022

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2022) / العدد الثاني والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية / بدأ إصداره في عام 2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.
هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2022، العدد الثاني والعشرون، بغداد، 2023.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

| | |
|--|-------|
| المقدمة..... | 2-1 |
| الفصل الأول (مؤشرات استقرار قيمة العملة) | 10-3 |
| أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي | 3 |
| ثانياً: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية | 5 |
| 1. نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) | 5 |
| 2. معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) | 6 |
| 3. مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات | 7 |
| ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة | 8 |
| 1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع | 8 |
| 2. سعر الفائدة الحقيقي | 9 |
| الفصل الثاني (مؤشرات إداء المصارف العاملة في العراق) | 26-11 |
| 1. قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف | 11 |
| 2. الودائع المصرفية والعملة في التداول إلى عرض النقد الواسع M_2 | 11 |
| 3. إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع | 13 |
| 4. استثمارات المصارف العاملة | 14 |
| 5. المضاعف النقدي | 15 |
| 6. ربحية المصارف | 16 |
| 7. ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية | 17 |
| 8. القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي | 18 |
| 9. القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع | 20 |
| 10. القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول | 21 |
| 11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة | 22 |
| 12. صافي الموجودات الأجنبية / رأس المال | 24 |
| 13. فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي | 25 |
| الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي)..... | 33-27 |
| أولاً: معدل التضخم | 27 |
| ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | 28 |
| ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | 29 |
| رابعاً: المخفض الضمني للأسعار | 30 |
| خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي | 31 |

قائمة الاشكال

الفصل الاول 10-3

- شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) 4
- شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) 4
- شكل (3) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي 5
- شكل (4) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) 6
- شكل (5) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) 7
- شكل (6) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات 8
- شكل (7) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع طويلة الأجل 9
- شكل (8) معدل الفائدة الإسمي ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 9

الفصل الثاني 26-11

- شكل (9) نسبة الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) 12
- شكل (10) نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ... 12
- شكل (11) نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل 13
- شكل (12) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي 14
- شكل (13) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 15
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي 16
- شكل (15) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة 17
- شكل (16) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة 17
- شكل (17) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة 18
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي 19
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص 20
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل 21
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي ... 21
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية 23
- شكل (23) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية 23
- شكل (24) صافي الموجودات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال لدى المصارف العاملة 24
- شكل (25) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 25

- 28..... شكل (26) التغير في معدل التضخم
- 29..... شكل (27) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- 30..... شكل (28) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- 31..... شكل (29) المخفض الضمني ومعدل التضخم
- 32..... شكل (30) فجوة الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الجداول

- 10 جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة
- 27 جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء المصارف
- 33 جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء الاقتصاد الكلي

المقدمة

يعد تقرير مؤشرات الإنذار المبكر احد التقارير المهمة على مستوى القطاع المصرفي، وذلك لما يحويه من مؤشرات تعطي صورة واضحة عن عمل القطاع المصرفي، من طريق تقييم مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع المصرفي وتقديم الحلول إلى الجهات ذات العلاقة لوضع المصداق لمعالجة هذه الاختلالات، إذ أن المؤشرات المستخدمة في هذا التقرير تحدد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في القطاع المصرفي وتقييم مدى تأثير السياسات والتشريعات الحكومية على عمل القطاع المصرفي.

أظهر مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي أثناء الفصل الرابع من عام 2022، ارتفاعاً عن الحدود المعيارية الدنيا البالغة (4.2%) ليصل إلى (5.4%) وهو قريب من الحدود العليا والبالغة (6.65%)، أما نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد ارتفعت لتصل إلى (83.6%) في الفصل الرابع من عام 2022، وهي أعلى من الحد الأدنى من النسبة المعيارية المحددة (50%)، كما ارتفعت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات لتغطي (27) شهراً أثناء الفصل الرابع 2022 ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاحتياطيات الأجنبية وبالمقابل إنخفاض إجمالي الاستيرادات للبلد.

في حين أظهرت مؤشرات أداء المصارف، أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع قد بلغت (47%) في الفصل الرابع 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما شهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل المذكور انخفاضاً إلى (1.16%) في حين شهدت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية انخفاضاً بلغ (127.7%) في نهاية الفصل الرابع لعام 2022، أما فيما يخص مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، فقد ارتفعا هما أيضاً، إذ بلغ العائد على الموجودات (1.1%)، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت زيادةً إلى (11.9%).

أما مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، فنجد أن مؤشر سلة أسعار المستهلك في العراق (CPI) قد سجل ارتفاعاً أثناء شهر كانون الأول من عام 2022 ليلبلغ (118.5%) بمقدار تغير (0.3%) مقارنة بشهر تشرين الثاني 2022 والذي يمثل معدل التضخم الشهري، وعند مقارنة الرقم القياسي العام في العراق بصورة سنوية قد بلغ (117.0%) من عام 2022 بعدما كان (111.5%) لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.0%) والأخير يمثل

التضخم السنوي، أما بالنسبة إلى الموازنة العامة للدولة فقد حققت فائضاً بلغ مقداره أكثر من (44.7) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2022 إذ بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (50.9%)، أما فيما يخص أدوات الدين العام الداخلي فنجد أن حوالات الخزينة قد أنخفضت بنسبة (0.3%) في الفصل الرابع لعام 2022، بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، كما وقد تراجعت نسبة الفرق في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق أثناء الفصل الرابع لعام 2022 بمقدار (2.4%-) أي بانخفاض بلغ (10.8) ترليون دينار مقارنة مع الفصل الثالث في ذات العام.

الفصل الأول: مؤشرات استقرار قيمة العملة

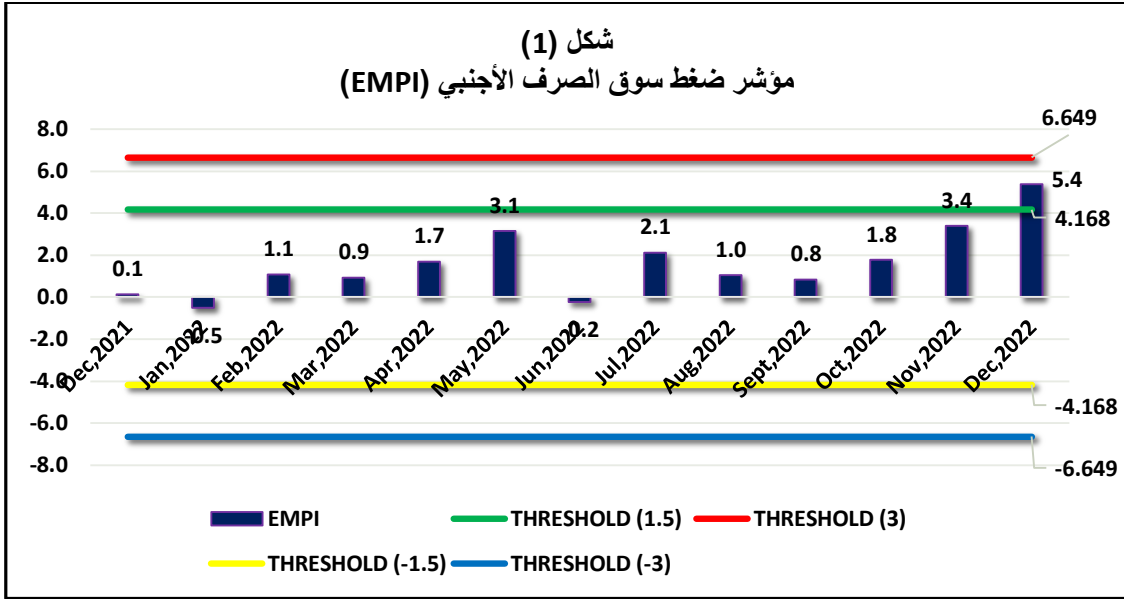
يتضمن تحليل استقرار قيمة العملة للنظام المالي مراقبة تطور العديد من المؤشرات التي تميل إلى إظهار سلوك غير عادي في المدد التي تسبق الأزمة عندما يتجاوز المؤشر قيمة حد معينة، يتم تفسير ذلك على أنه "إشارة" تحذير بأن أزمة العملة قد تحدث في غضون الـ 24 شهراً التالية، وأبرز المؤشرات التي لها أفضل نتائج لمعرفة التقلبات التي تحصل في قيمة العملة المحلية هي مؤشر ضغط سوق سعر الصرف الأجنبي، ومؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية فضلاً عن قياس معدلات التغيير في أسعار الفائدة، وهذه المؤشرات تم اختيارها لأنها تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressure Index) ¹

يشير هذا المؤشر إلى مستوى الطلب والعرض على العملات الأجنبية في السوق المحلي، ويتم حسابه بشكل عام من طريق مقارنة سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلي فعندما يزيد الطلب على العملة الأجنبية بالنسبة للعرض، يزيد سعر العملة الأجنبية في السوق المحلي، ويستخدم المؤشر لقياس قوة العملة المحلية مما يعطي صورة واضحة لأصحاب القرار بشأن القرارات التي سوف تتخذ بهدف استقرار قيمة العملة المحلية.

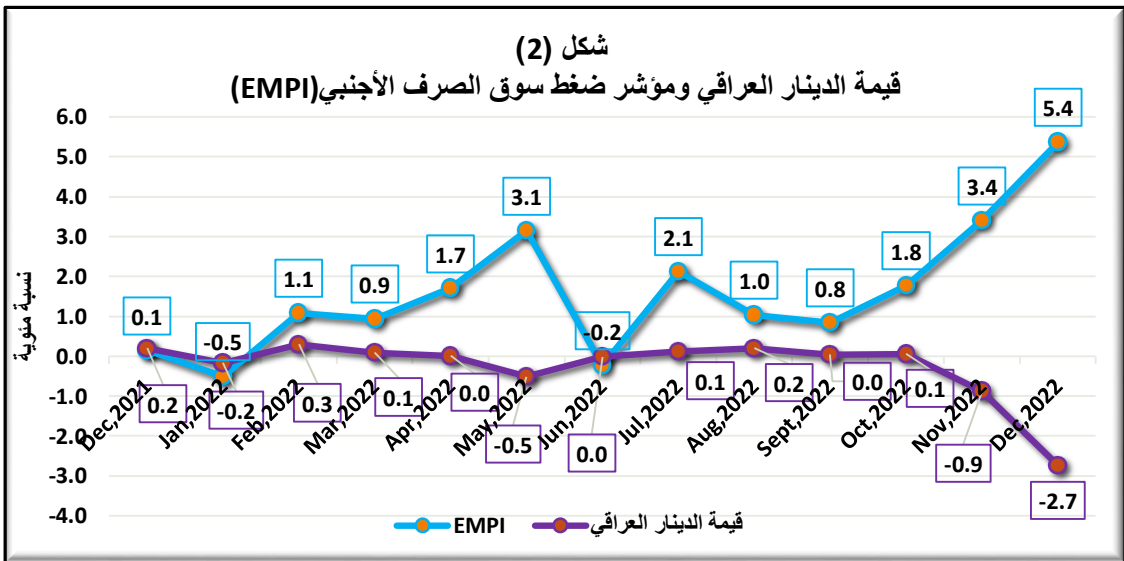
ومن طريق الشكل (1) يلحظ إن مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي قد ارتفع خلال شهر كانون الأول من عام 2022، ليصل إلى (5.4%) ليتجاوز الحد الأدنى من المؤشر البالغ (4.2%) وقريب جداً من الحد الأعلى البالغ (6.65%) بعد أن كان (0.1%) في شهر كانون الأول من عام 2021، وجاء ذلك نتيجة إنخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار من (1479) دينار للدولار الواحد أثناء شهر كانون الأول 2021، إلى (1530) دينار للدولار الواحد للشهر نفسه لعام 2022، إذ تشير بيانات نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية إلى إنخفاض كمية المبيعات في الفصل الرابع، مما ولد ضغوط إضافية على سعر صرف السوق فضلاً عن دور التوقعات والمضاريات التي تعمل على إضافة ضغوط إضافية على سعر صرف السوق، إلا أن هذا الإنخفاض في كمية المبيعات أنعكس إيجابياً على صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي مما أدى الى زيادتها بنسبة (51.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2022، مقارنة مع الفصل الرابع للعام السابق.

¹البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص 3



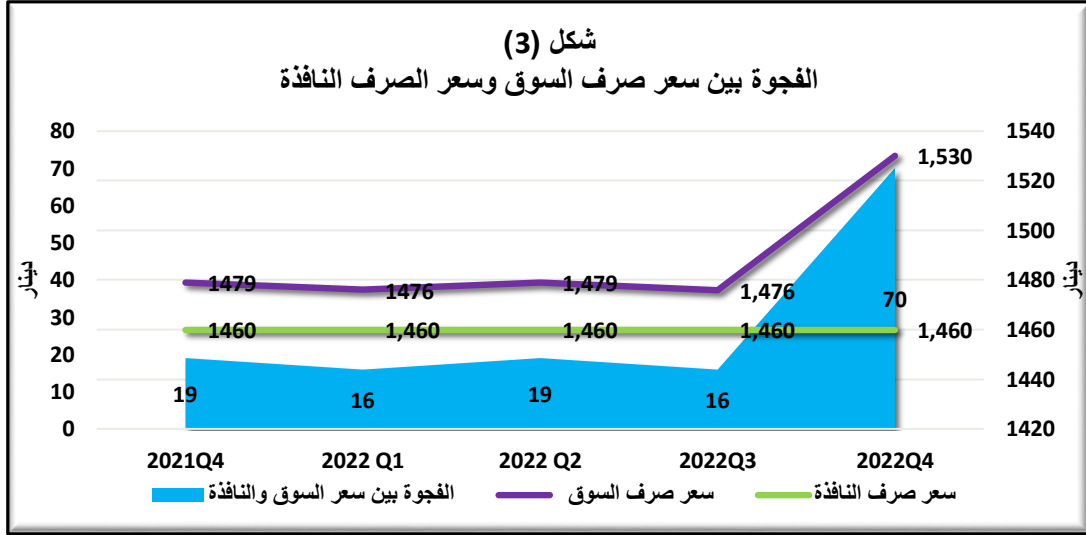
المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

ويوضح الشكل (2) العلاقة العكسية مابين مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي وقيمة العملة المحلية إذ يلحظ إنخفاض في قيمة الدينار العراقي أثناء شهر كانون الأول لعام 2022 ليصل إلى (-2.7%) مقارنة بشهر تشرين الثاني والذي بلغت فيه (-0.9%)، قابلها أرتفاع في قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ليصل إلى (5.4%) بعد أن كان (3.4%) أثناء المدة نفسها وجاء ذلك نتيجة الانخفاض في مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية، وارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مما أثر سلباً على قيمة الدينار العراقي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

ويلحظ من طريق الشكل (3) ارتفاع الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة للدينار العراقي لتصل إلى (70) دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2022، بعد ماكانت (19) دينار في الفصل نفسه من العام السابق، إذ يتضح ان ارتفاع الفارق بين السعريين هو دليل على وجود اختلال ما بين حجم الطلب على العملة الأجنبية والمعروض منها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

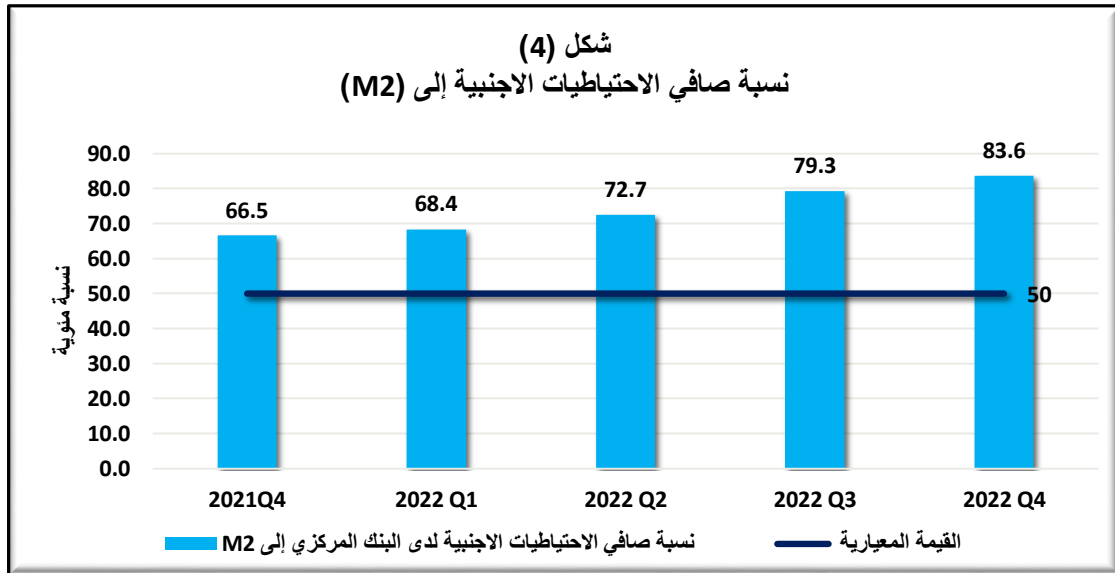
ثانياً: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية

إن الكفاية الفعلية للاحتياطيات الأجنبية يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، إذ تعتمد على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد المعني، وقد تكون هناك بلدان تحتاج إلى احتياطيات أكثر، خاصة إذا كانت تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لوجود خلل في جهازها الإنتاجي المحلي أو تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم يجب أن تكون الاحتياطيات الأجنبية بمثابة ضمانة للدولة لتلبية احتياجاتها المالية في حالة حدوث أزمات مالية مفاجئة، وعادةً ما تستخدم الاحتياطيات الأجنبية في دعم العملة الوطنية في حالة تراجع قيمتها خصوصاً في البلدان التي تحاول المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها المحلية، وتمويل الاستيرادات الأساسية مثل الغذاء والوقود والمواد الخام، وتحويل الأموال للخارج لتسديد الديون وتغطية الالتزامات الدولية الأخرى، وهناك مؤشرات عدة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية منها:

1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂)

تعد هذه النسبة مؤشراً مهماً لقوة الاقتصاد الوطني وقدرته على تحمل التحديات الاقتصادية المختلفة، فإذا كانت النسبة عالية، فإن ذلك يعني أن البلد قادر على مواجهة المخاطر الاقتصادية

بشكل أفضل، في حين أن النسبة المنخفضة يمكن أن تشير إلى ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تحمل التحديات الاقتصادية، ويلاحظ من الشكل (4) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، عالية جداً أثناء الفصل الرابع من عام 2022، إذ وصلت إلى (83.6%) مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والبالغة فيه (66.5%) وهي نسبة أعلى من النسبة المعيارية (50%) وجاء ذلك نتيجة نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية البالغة (51.1%) بنسبة أكبر من النمو الحاصل في عرض النقد بالمعنى الواسع والبالغ (20%) أثناء المدة نفسها، مما يعكس حقيقة أن صافي الاحتياطيات الأجنبية المرتفع لدى البنك المركزي قادر على مواجهة المخاطر الاقتصادية للبلد والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

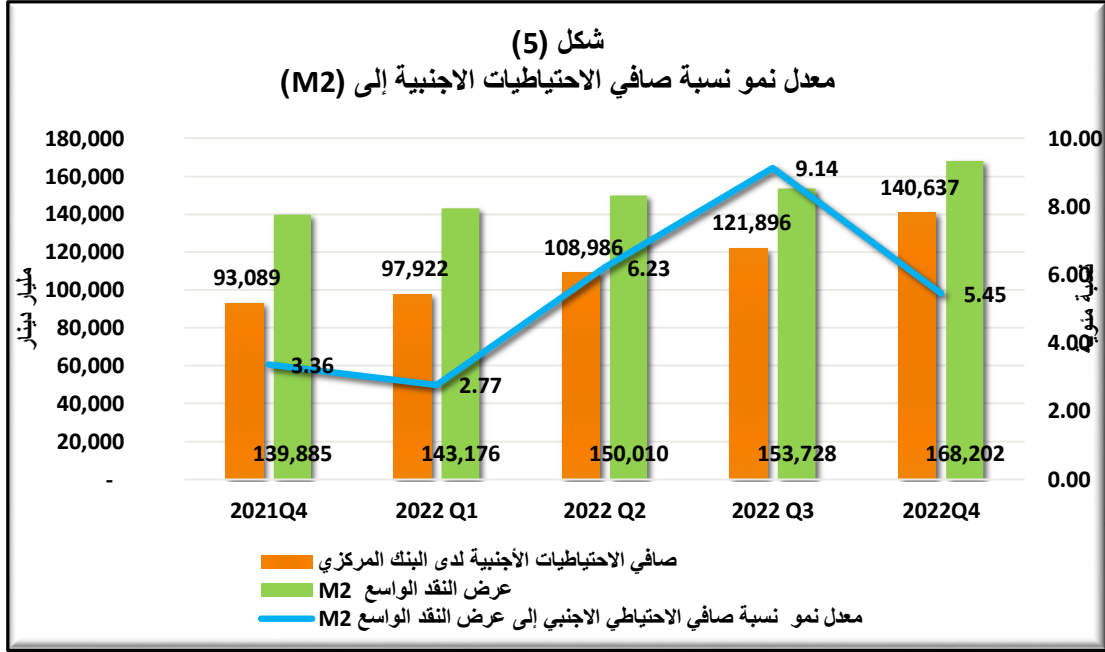


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

2- معدّل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

مؤشر يقيس تغير نسبة الاحتياطيات الأجنبية المحتفظ بها من قبل البنك المركزي إلى إجمالي (M2)، أثناء مدة زمنية محددة، ويستخدم عادة كمؤشر لقوة البلدان الاقتصادية واستقرار النظام المالي فيها، إذ ارتفعت نسبة نمو صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع (M2) لتصل أثناء الفصل الرابع من عام 2022 إلى (5.45%) بعد ما كانت أثناء الفصل نفسه من العام السابق (3.36%) على النحو المبين في الشكل (5)، وجاء ذلك الارتفاع بسبب زيادة صافي

الاحتياطيات الأجنبية من (93) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2021 إلى (140) ترليون دينار أثناء الفصل نفسه من عام 2022، إذ ازداد صافي الاحتياطيات من العملة الأجنبية بنسبة (50%)، في حين ازداد عرض النقد الواسع بنسبة (20%) أي ان الزيادة الحاصلة في صافي الاحتياطيات الأجنبية اكبر من الزيادة في عرض النقد الواسع (M2).

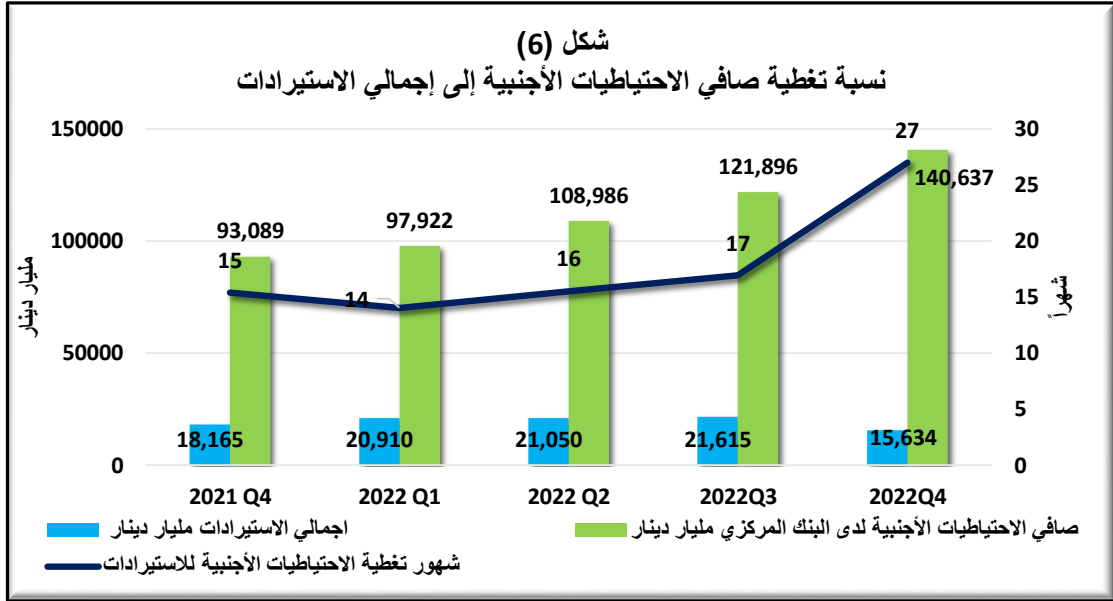


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات¹

يعتبر مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات أحد المؤشرات الرئيسية التي تستخدم في تقييم صحة اقتصاد البلد واستقرار النظام المالي الخاص به، وعادة ما تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر للتدخل وتوجيه الدعم المالي اللازم في حالة الحاجة، وبلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 4 أو 5 أشهر، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وفي حالة العراق فقد بلغ حدها الأدنى المقبول مدة 6 أشهر، ويلاحظ من الشكل (6) ارتفاع مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات إلى (27) شهراً أثناء الفصل الرابع من عام 2022، بعد ما كانت (15) شهراً أثناء الفصل نفسه من العام السابق وجاء ذلك الارتفاع بسبب الزيادة في صافي الاحتياطيات الأجنبية وبالمقابل انخفاض الاستيرادات من (18) ترليون دينار إلى (15) ترليون دينار أثناء المدة نفسها.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص6.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة

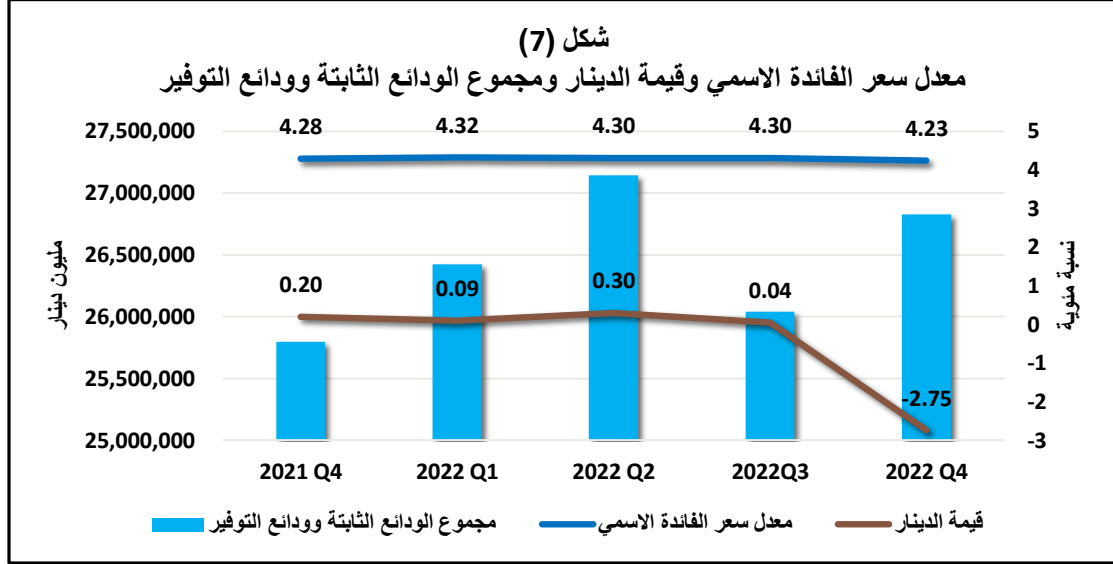
تعد معدلات أسعار الفائدة أحد أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية والعالمية، فعندما تقوم المصارف برفع معدلات أسعار الفائدة للودائع، فإن ذلك يجعل الودائع أكثر جاذبية للمدخرين، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وفي بعض الأحيان يمكن أن يؤدي إلى تضخم الأسعار وعندما تخفض المصارف معدلات أسعار الفائدة، فإن ذلك يحفز المقترضين على الاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، ولكن في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم.

1- اسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع¹

تعد أسعار الفائدة من المتغيرات ذات الأثر الكبير على قيمة العملة المحلية على الرغم من أن قيمة العملة المحلية تتحدد بعوامل أخرى مثل معدل التضخم وأسعار الصرف وحجم الإنتاج المحلي، وهذا المؤشر يوضح اثر سعر الفائدة قصير الاجل على حجم الودائع وعلى قيمة العملة المحلية، إذ يُلاحظ من الشكل (7) أنّ هناك انخفاضاً في معدل سعر الفائدة من (4.28%) للفصل الرابع لعام 2021 إلى (4.23%) في الفصل الرابع لعام 2022، ولوحظ ارتفاع إجمالي الودائع إلى (26.8) ترليون دينار للفصل الرابع لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2021

(1) شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.

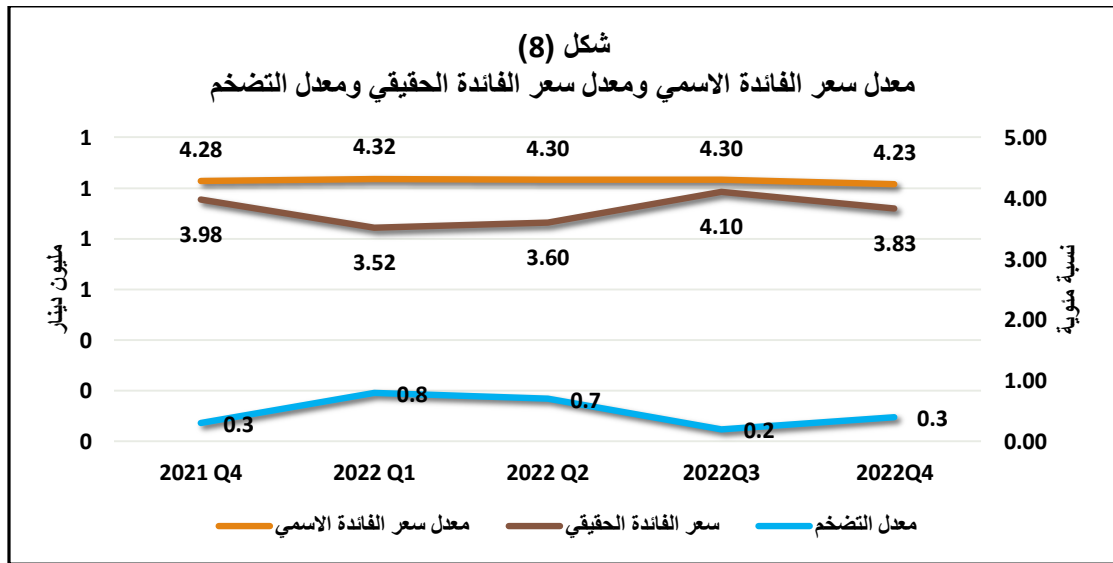
والذي بلغت فيه (25.8) ترليون دينار، وكذلك يبيّن الشكل أنّ هناك انخفاض في قيمة الدينار العراقي وجاء ذلك نتيجة انخفاض سعر صرف العملة المحلية كسبب رئيسي وان لسعر الفائدة أثر ضعيف على قيمة العملة المحلية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

2- سعر الفائدة الحقيقي

يعبّر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدّل التضخم، ويبين الشكل (8) انخفاض سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى (3.83%) في الفصل الرابع من عام 2022، مقارنة بالفصل نفسه من عام 2021 والذي بلغ فيه (3.98%) على الرغم من ثبات معدل التضخم (0.3%) أثناء المدة نفسها.



المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (1)

المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

| اتجاه المؤشر | الأثر في الاستقرار المالي | معدل التغير % | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2022 | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2021 | اسم المؤشر |
|--------------|---------------------------|---------------|-------------------------------------|-------------------------------------|---|
| ↑ | مقبول | 3.44 | 1,530 | 1,479 | سعر صرف السوق (دينار) |
| ↔ | ثابت | 0.0 | 1,460 | 1,460 | سعر الصرف الرسمي (دينار) |
| ↑ | مقبول | 5300 | 5.4 | 0.1 | مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية) |
| ↓ | مقبول | -1450 | -2.7 | 0.2 | قيمة العملة المحلية (نسبة مئوية) |
| ↑ | مقبول | 268.4 | 70 | 19 | الفجوة بين سعر صرف السوق والنافذة (دينار) |
| ↑ | إيجابي | 51.1 | 140,637 | 93,089 | صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار) |
| ↑ | إيجابي | 25.7 | 83.6 | 66.5 | نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية) |
| ↑ | إيجابي | 62.2 | 5.45 | 3.36 | معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) (نسبة مئوية) |
| ↑ | إيجابي | 80 | 27 | 15 | تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات (شهرًا) |
| ↓ | مقبول | -1.2 | 4.23 | 4.28 | سعر الفائدة الأسمي على الودائع (نسبة مئوية) |
| ↑ | إيجابي | 4 | 26,828 | 25,795 | مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليار دينار) |
| ↓ | مقبول | -5 | 3.8 | 4.0 | سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية) |

الفصل الثاني: مؤشرات أداء المصارف العاملة في العراق

يوضح هذا الفصل تحليل وقياس بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي من أجل إعطاء صورة عن مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وهي نسبة أجمالي قروض البنك المركزي إلى أجمالي مطلوبات القطاع المصرفي، ونسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M2) ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى نسبة المضاعف النقدي، فضلاً عن قياس مؤشر الاستثمارات والربحية للمصارف العاملة في العراق، وكذلك مقارنة نسبة اجمالي القروض المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي وإجمالي الودائع واجمالي الأصول، ومن ثم استعراض التوزيع القطاعي للائتمان والقروض المتعثرة، فضلاً عن مؤشرات أخرى.

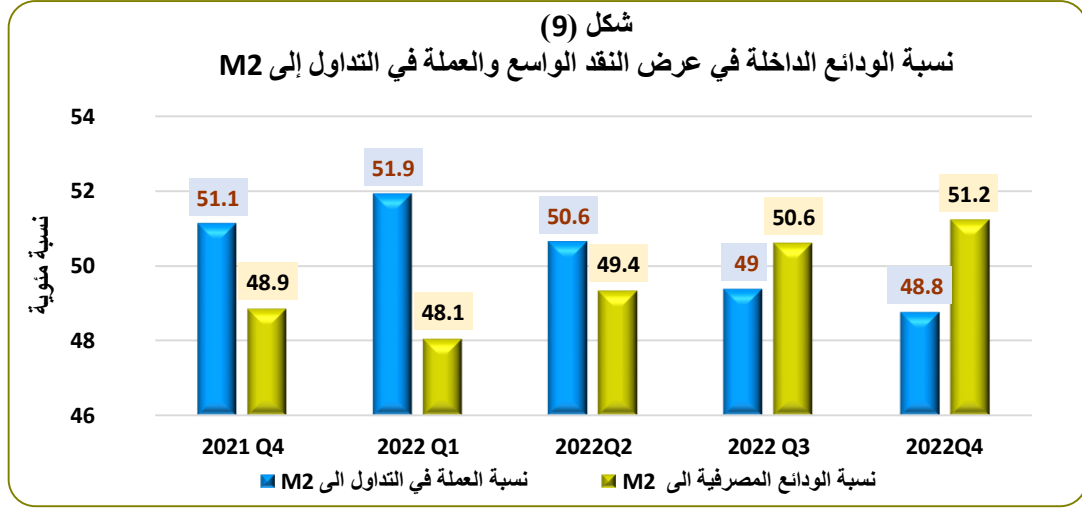
1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف

يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي Banking Sector Fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة التي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي بصورة كلية، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للاقراض، ومن هذه الشروط يرى البنك المركزي أن من الضروري توافر لكل مصرف السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيه للحفاظ على النظام المصرفي من الإنهيار، ففي حالات استثنائية تلجأ المصارف إلى البنك المركزي لتعزيز سيولتها بشروط مشددة وأن هذا التعزيز هو مهم للحفاظ على استقرار النظام المالي، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروض للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2022، وذلك لعدم حاجة أي من المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبات استثنائية.

2- الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى عرض النقد الواسع M2

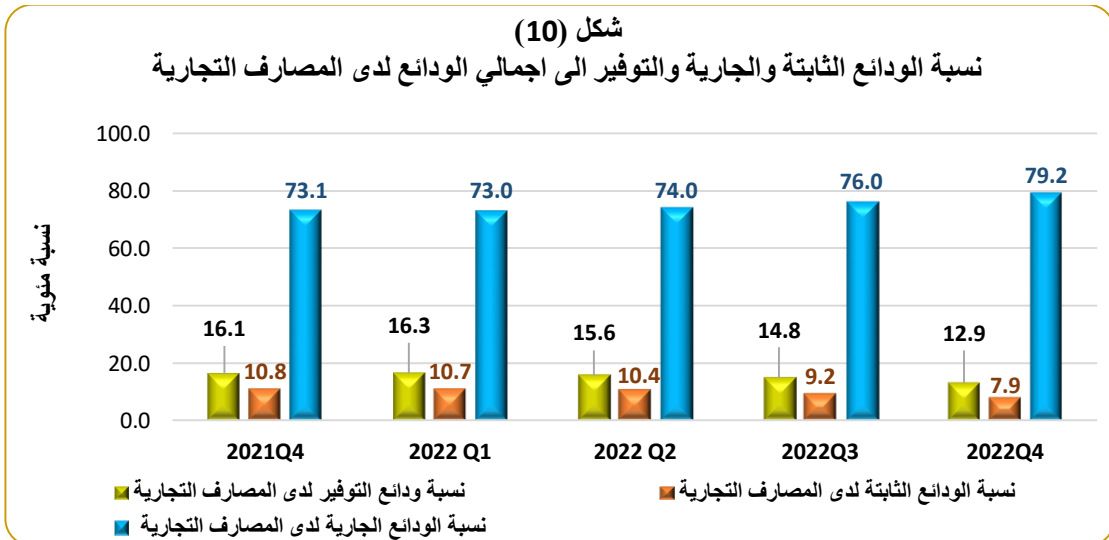
ان الودائع المصرفية تعبر عن مقدار الملائة المالية التي تتمتع بها المصارف، فان نسبة زيادتها مرتبط بتتنوع الخدمات المصرفية المقدمة إلى الجمهور من اجل جذب عدد أكبر من المودعين لذلك فإن حجم الودائع لدى المصارف يعد بمثابة مرآة عاكسة لعملها ونشاطها ومدى انتشار خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع الداخلة في عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، والشكل (9) يوضح ارتفاع هذه النسبة من (48.9%) إلى (51.2%) للمدة (2022Q4-2021Q4)، بالمقابل انخفض مؤشر نسبة العملة في التداول إلى

عرض النقد الواسع (M₂) من (51.1%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (48.8%) للفصل نفسه من عام 2022، وهذا يُعدُّ مؤشراً إيجابياً يدل على زيادة في ثقة المودعين بالمصارف ومن ثمَّ زيادة الودائع المصرفية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

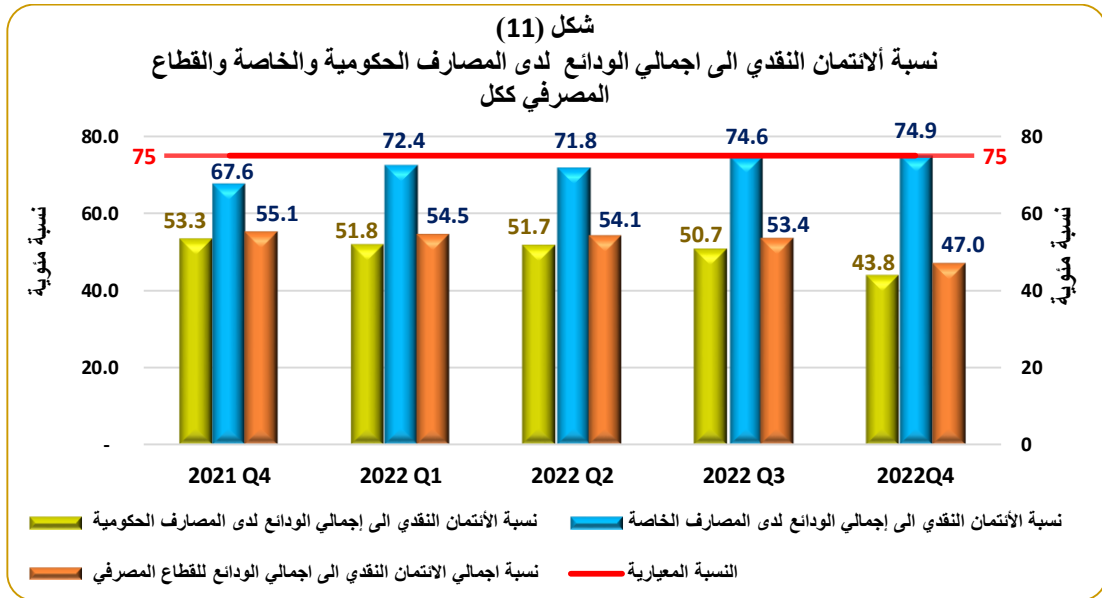
وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنَّ الودائع الجارية قد استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها من (73.1%) في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (79.2%) للفصل نفسه من عام 2022، وانخفاض نسبة الودائع الثابتة من (10.8%) في الفصل الرابع لعام 2021 إلى (7.9%) من الفصل نفسه لعام 2022، يليها انخفاض نسبة ودائع التوفير من (16.1%) أثناء الفصل الرابع عام 2021 إلى (12.9%) للفصل نفسه من عام 2022، وهذا يعود إلى ارتفاع في الحركات المالية الجارية في المعاملات والشكل (10) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع

يستخدم هذا المؤشر في قياس السيولة لدى المصارف العاملة وذلك بقسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع التي تعد المصدر الاساس في النشاط المصرفي، إذ ان انخفاض نسبة المؤشر تعكس انخفاض الائتمان النقدي الممنوح مقارنة بالودائع والعكس في حالة ارتفاعها، كما تم تحديد النسبة المعيارية (75%)، إذ أن ارتفاع المؤشر بنسبة أعلى من القيمة المعيارية يشير إلى قيام المصارف بالضغط على مواردها المالية من اجل منح الائتمان النقدي اي ان ارتفاع نسبة المؤشر عن النسبة المعيارية المحددة تخفض من نسبة الامان للودائع المصرفية، وعليه يجب أن تبقى ضمن نسب متوازنة والتي حددها البنك المركزي العراقي عند (75%) من أجل الحفاظ على وجود سيولة كافية في المصارف العاملة لمواجهة عمليات السحب المفاجئة من قبل العملاء وأستمرار نشاط العمل المصرفي، والشكل (11) يوضح انخفاض نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من (55.1%) في الفصل الرابع لعام 2021 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2022 بنسبة (47.0%) وهذا يعود إلى ارتفاع أجمالي الودائع بنسبة اكبر من حجم الائتمان النقدي الممنوح.

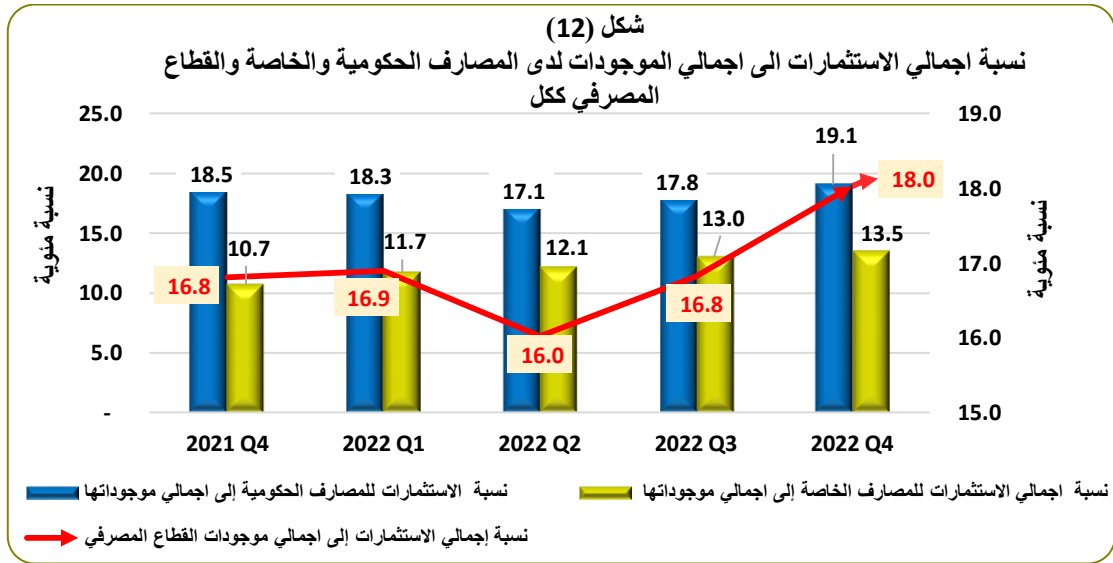


ويلحظ أيضاً ارتفاع نسبة هذا المؤشر في المصارف الخاصة من (67.6%) في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (74.9%) للفصل نفسه من عام 2022 وهي نسبة حرجة وقريبة جداً من الحد الذي أقره البنك المركزي مقارنة بالمصارف الحكومية التي تكون فيها النسبة منخفضة على

مدى السنوات السابقة إذ أنخفضت النسبة من (53.3%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (43.8%) للفصل نفسه من عام 2022 وهي ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي العراقي إلا أن هذا الارتفاع هو حاصل بسبب الائتمان الذي منح إلى المصارف الخاصة من طريق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي وهذا الائتمان الممنوح بعيد عن معيار الودائع لديها.

4- استثمارات المصارف العاملة

يعد هذا المؤشر احد المؤشرات المهمة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف، ومدى أهمية مساهمة الاستثمارات في تحقيق العوائد للمصارف وزيادة الأرباح لديها خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تحفز القطاعات الاقتصادية وتنعكس بشكل ايجابي داخل القطاع الحقيقي، وتمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى اجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (12) يوضح ارتفاع حجم الاستثمارات إلى اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية من (16.8%) خلال الفصل الرابع عام 2021 إلى (18.0%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022.



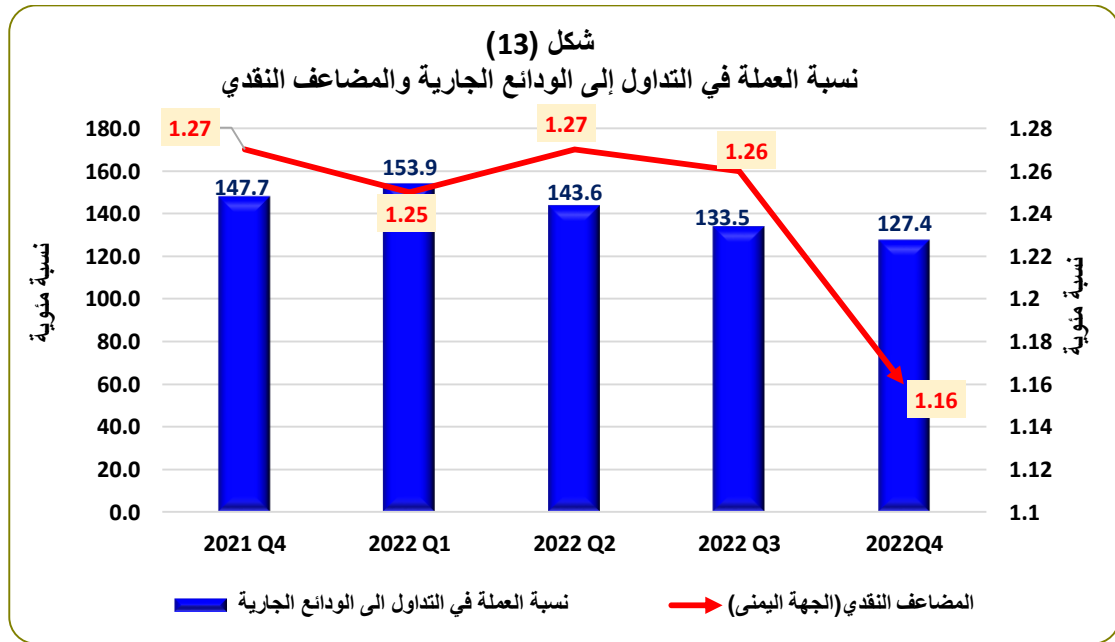
المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أما نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، إذ ارتفعت هذه النسبة من (18.5%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 إلى (19.1%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كما وان الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى

اجمالي موجوداتها قد ارتفعت من (10.7%) خلال الفصل الرابع من عام 2021 إلى (13.5%) خلال الفصل نفسه من عام 2022، والجدير بالذكر ان حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تشكل (86.1%) إلى اجمالي الاستثمارات للمصارف العاملة في حين تشكل استثمارات المصارف الخاصة (13.9%)، لما تمتاز به المصارف الحكومية من ثقة لدى الجمهور بسبب ضخامة النشاط المصرفي المقدم من هذه المصارف وشبكة فروعها المنتشرة في جميع محافظات العراق.

5- المضاعف النقدي

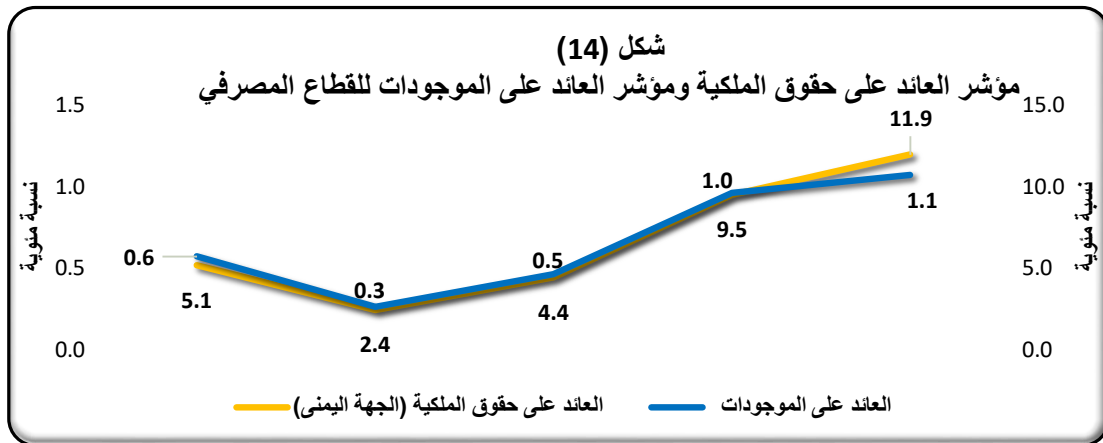
يعرف المضاعف النقدي على أنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، وبالتالي فانه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي فهو من جهة يمثل جانب رغبة الجمهور بالتوجه نحو المصارف نتيجة الخدمات التي تقدمها المصارف لكسب ثقة الجمهور، ومن جهة أخرى يمثل رغبة المصارف في منح الائتمان إلى الجمهور والحصول على الفوائد المترتبة عليه نتيجة لذلك، ويتم قياسية من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M2/الأساس النقدية M0)، والشكل (13) يوضح انخفاض نسبة المضاعف النقدي من (1.27%) في الفصل الرابع لعام 2021 إلى (1.16%) للفصل نفسه من عام 2022، وذلك بسبب وجود زيادة في الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية بنسبة بلغت (83.6%) إلا أن هذه الزيادة كانت على حساب خفض الائتمان الممنوح، يليه انخفاض نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية من (147.7%) للفصل الرابع من عام 2021 إلى (127.4%) في الفصل نفسه عام 2022،



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

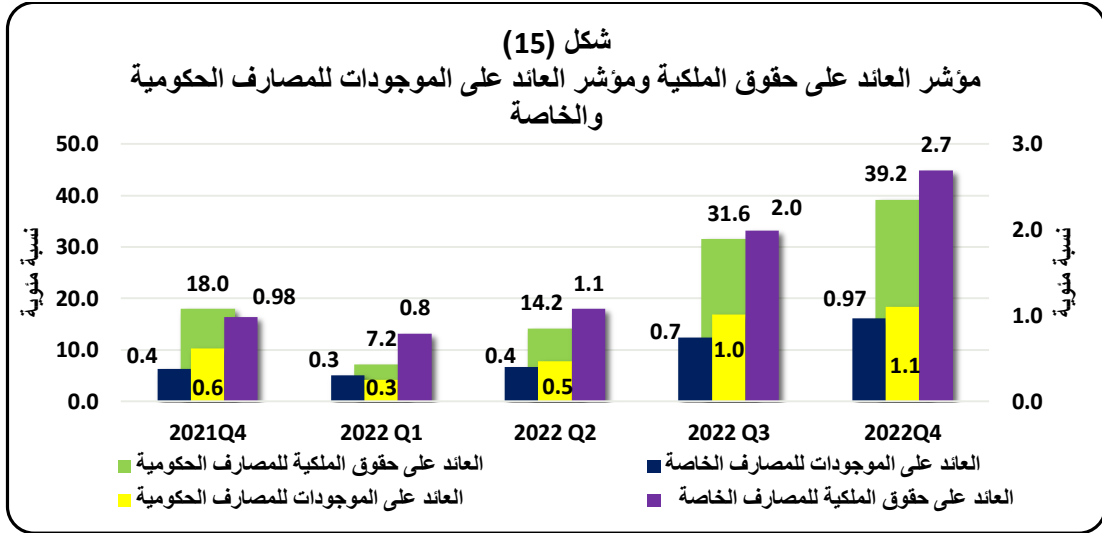
6- ربحية المصارف

يوضح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي قد تتعرض لها، إذ يقيس هذا المؤشر جانبان هما نسبة العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) والذي يقيم كيفية استخدام المساهمين لإموال المصرف وقدرتهم على تحقيق الأرباح والجانب الآخر هو نسبة العائد على الموجودات (Return on Assets) والذي يعبر عن القدرة التشغيلية للمصرف وفاعليته في استخدامه لموجوداته في تحقيق الأرباح، والشكل (14) يوضح ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي من (5.1%) للفصل الرابع لعام 2021 إلى (11.9%) للفصل نفسه من عام 2022، وكذلك ارتفاع نسبة العائد على الموجودات من (0.6%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (1.1%) للفصل نفسه في عام 2022 وهذا يبين أن المصارف تستغل الجزء الفائض من مواردها في تحقيق الأرباح بشكل واسع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

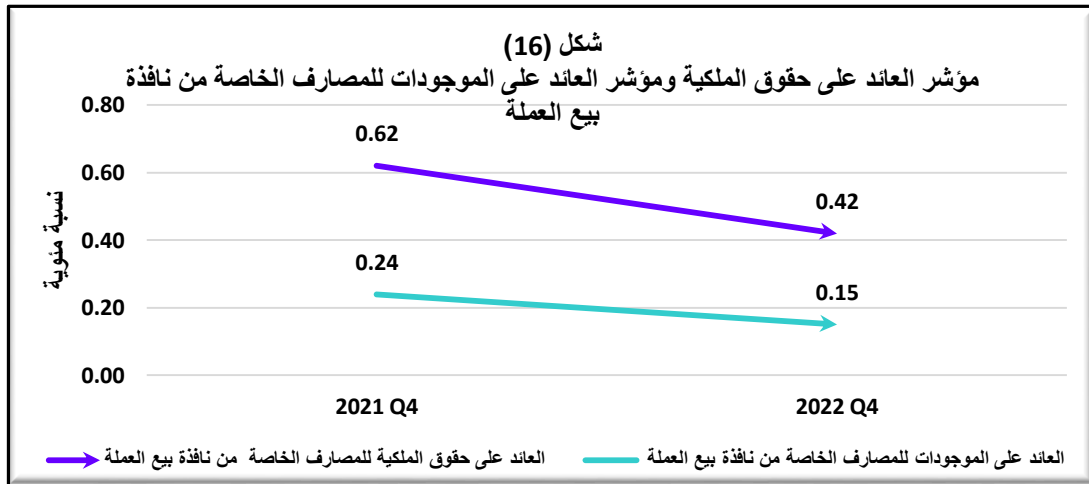
أما نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الحكومية فقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية من (18.0%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (39.2%) للفصل نفسه من عام 2022، يليه ارتفاع نسبة العائد على الموجودات من (0.6%) إلى (1.1%) للفترة نفسها، كذلك ارتفع نسبة العائد على حقوق الملكية وإجمالي الموجودات في المصارف الخاصة إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية من (0.98%) للفصل الرابع عام 2021 إلى (2.7%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، وارتفع نسبة العائد على الموجودات من (0.4%) إلى (0.97%) خلال المدة نفسها، وهذا يبين أن المصارف الحكومية والخاصة لديها القدرة في استخدام مواردها وموجوداتها لتحقيق الأرباح، كما موضح في الشكل (15).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

7- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية¹

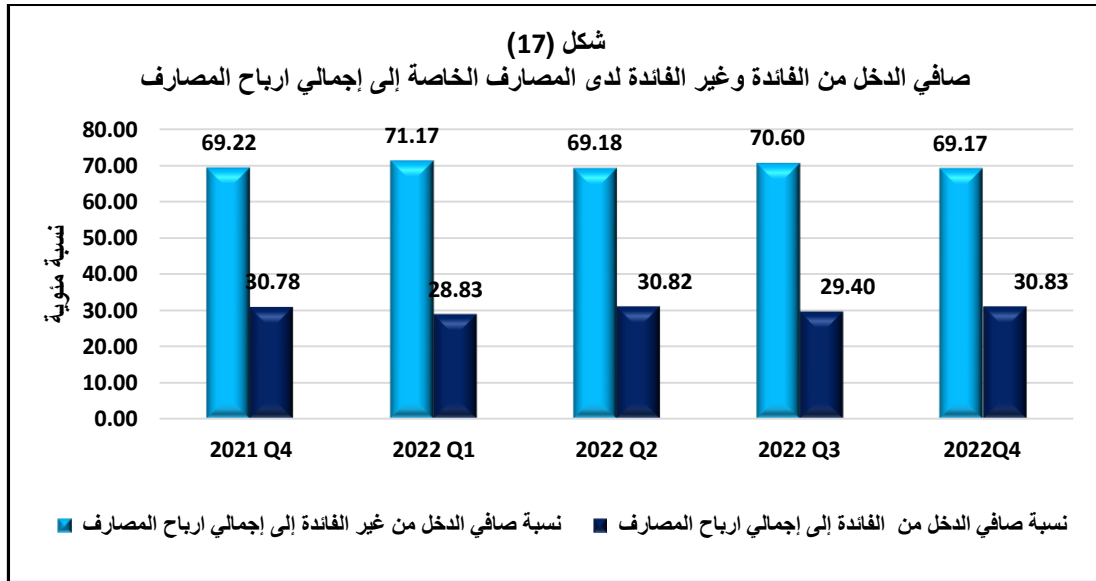
يوضح المؤشر ربحية المصارف الخاصة من طريق مصادر الدخل من غير الفائدة (نافذة بيع العملة الأجنبية)، ويوضح الشكل (16) انخفاض النسبة المضافة إلى العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية لتصل إلى (0.42%) في الفصل الرابع لعام 2022، بعد ما كانت (0.62%) أثناء الفصل نفسه للعام السابق، وكذلك انخفاض النسبة المضافة إلى العائد على الموجودات أثناء المدة نفسها من (0.24%) إلى (0.15%)، وجاء ذلك التراجع في ربحية المصارف نتيجة انخفاض حصة المصارف الخاصة من العملة الأجنبية، في حين بلغت نسبة نمو أرباح المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية للفصل الرابع من عام 2022 (-32.3%) وهي منخفضة عند مقارنتها مع الفصل نفسه للعام السابق والبالغة (4.0%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

¹ للمزيد البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15

وبالرجوع إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان، نجد أن هذه الأرباح تكون نسبتها قليلة إلى إجمالي أرباح المصارف إذ بلغت (30.83%) في الفصل الرابع من عام 2022 وذلك يعكس ان عمل المصارف الخاصة يكون على الأكثر في مجالات اخرى لا تندرج ضمن منح الائتمان والشكل (17)، يبين أن صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل ما نسبته (69.17%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الرابع لعام 2022، مما يتوجب على المصارف الخاصة زيادة نشاطها داخل القطاع الحقيقي المتمثل بعملية منح القروض وجذب الودائع وزيادة الخدمات المالية المقدمة من قبلها، والجدير بالذكر أن الأمر مختلف بالنسبة للمصارف الحكومية والتي معظمها لا تدخل إلى نافذة بيع العملة الأجنبية او يكون دخولها بشكل محدود جداً، إذ بلغت نسبة صافي الدخل من الفائدة لدى المصارف الحكومية إلى إجمالي صافي دخل من الفائدة للمصارف ككل (70%) اثناء الفصل الرابع 2022.

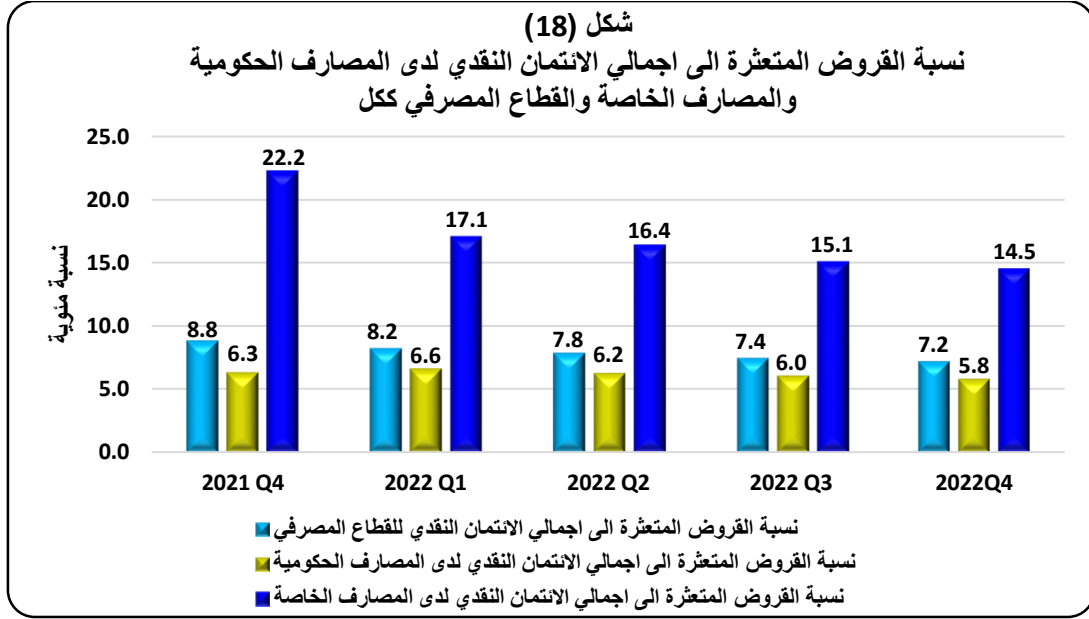


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، وتستخدم هذه النسبة كقيمة تأشيرية من قبل السلطة النقدية، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود تعثر في تسديد القروض مما يؤشر إلى وجود احتمالية فشل مالي سواءً على مستوى مصارف منفردة أو على مستوى قطاع مصرفي ومن ثمَّ ارتفاعها بشكل كبير يوجب على صانع القرار فرض سقوف

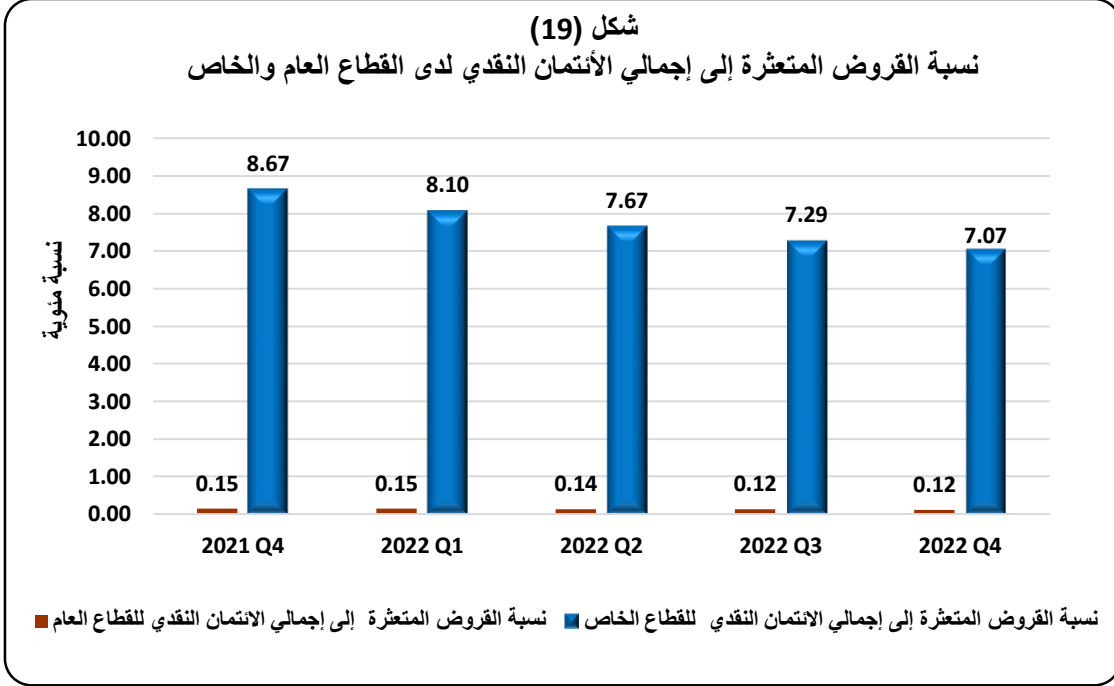
أعلى لتغطية القروض المتعثرة وفي حالة انخفاض هذا المؤشر يكون النظام المصرفي مؤمن من الفشل، والشكل (18) يوضح انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للمصارف العاملة من (8.8%) الفصل الرابع عام 2021 إلى (7.2%) للفصل نفسه من عام 2022، مع انخفاض نسبة نمو القروض المتعثرة إلى (-6.7%) في القطاع المصرفي وهذا مؤشر جيد يدل على سلامة النظام المصرفي.



إذ نجد أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية قد انخفضت من (6.3%) أثناء الفصل الرابع لعام 2021 إلى (5.8%) في الفصل نفسه من عام 2022، مقارنة بالمصارف الخاصة التي تكون فيها النسبة أعلى والسبب أن المصارف الحكومية تكون لديها نسبة الائتمان الممنوح مرتفعة مقارنة بحجم القروض المتعثرة لديها بنسبة (83.7%) أثناء عام 2022، وكذلك الحال مع المصارف الخاصة التي انخفضت نسبة القروض المتعثرة لديها إلى إجمالي الائتمان النقدي من (22.2%) للفصل الرابع عام 2021 إلى (14.5%) للفصل نفسه من عام 2022، كما موضح في الشكل اعلاه.

إما من حيث التوزيع مابين القطاع العام والخاص للقروض المتعثرة لإجمالي الائتمان النقدي فإن الشكل (19) يوضح انخفاض هذه النسبة لدى القطاع الخاص من (8.67%) في الفصل الرابع من عام 2021، إلى (7.07%) في الفصل نفسه من عام 2022، وكذلك انخفاض هذه النسبة في القطاع العام من (0.15%) إلى (0.12%) أثناء المدة نفسها، لذلك نجد أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام بنسبة

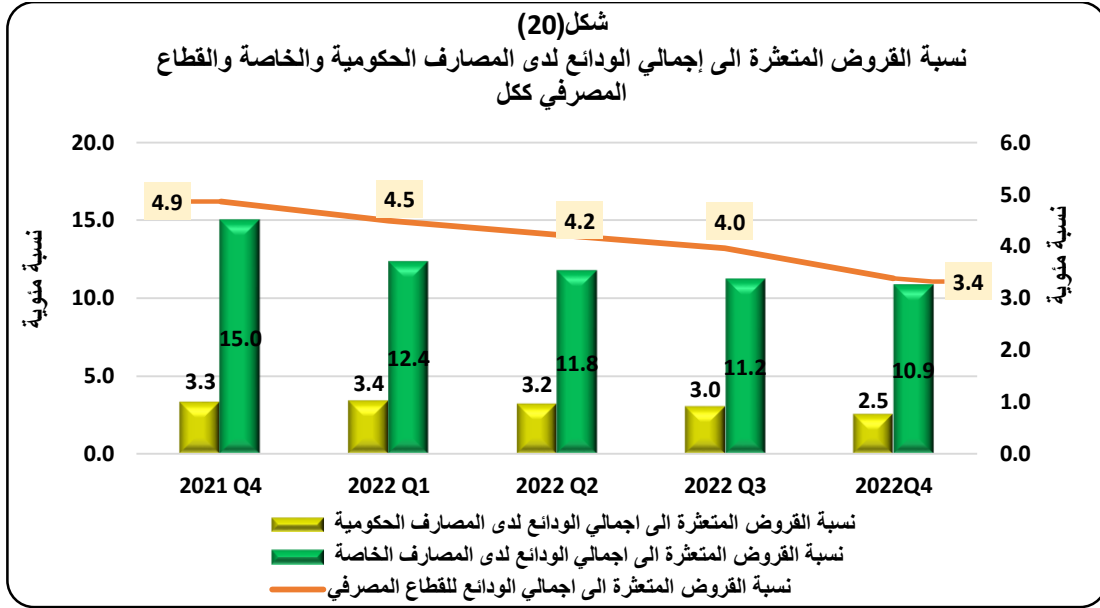
(98.4%) مقارنة بالقطاع العام والبالغ نسبتة (1.6%) للمدة نفسها، لكون القطاع الخاص يُعدّ هو القائد للنشاط الاقتصادي في البلد ومن ثمّ تكون حجم المخاطر فيه خاضعة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، في حين أن القطاع العام يعبر عن المؤسسات العامة والحكومية المركزية وهو أقل مخاطر.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

9- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

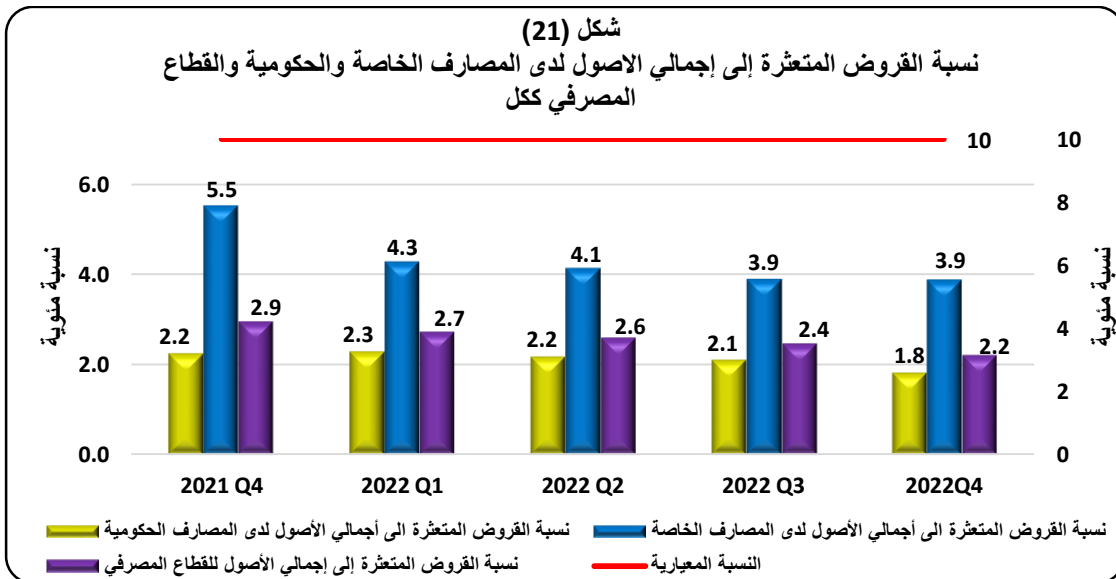
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (20) يوضح انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من (4.9%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (3.4%) للفصل نفسه من عام 2022، وهو مؤشر جيد بالنسبة للمصارف العاملة والذي يعكس قدرة المصارف على معالجة التعثر. أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في المصارف الخاصة قد انخفضت من (15.0%) إلى (10.9%) وهذا مؤشر جيد فهي مرتفعة عند مقارنتها مع المصارف الحكومية والسبب هو ضخامة حجم ودائع المصارف الحكومية التي انخفضت فيها النسبة من (3.3%) إلى (2.5%) للمدة (2022Q4-2021Q4).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

10- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)¹، ويوضّح الشكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ انخفاض النسبة من (2.9%) في الفصل الرابع لعام 2021 إلى (2.2%) للفصل نفسه من عام 2022، وبذلك فإنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية وهذا مؤشر جيد يدل على جودة الأصول لدى القطاع المصرفي.



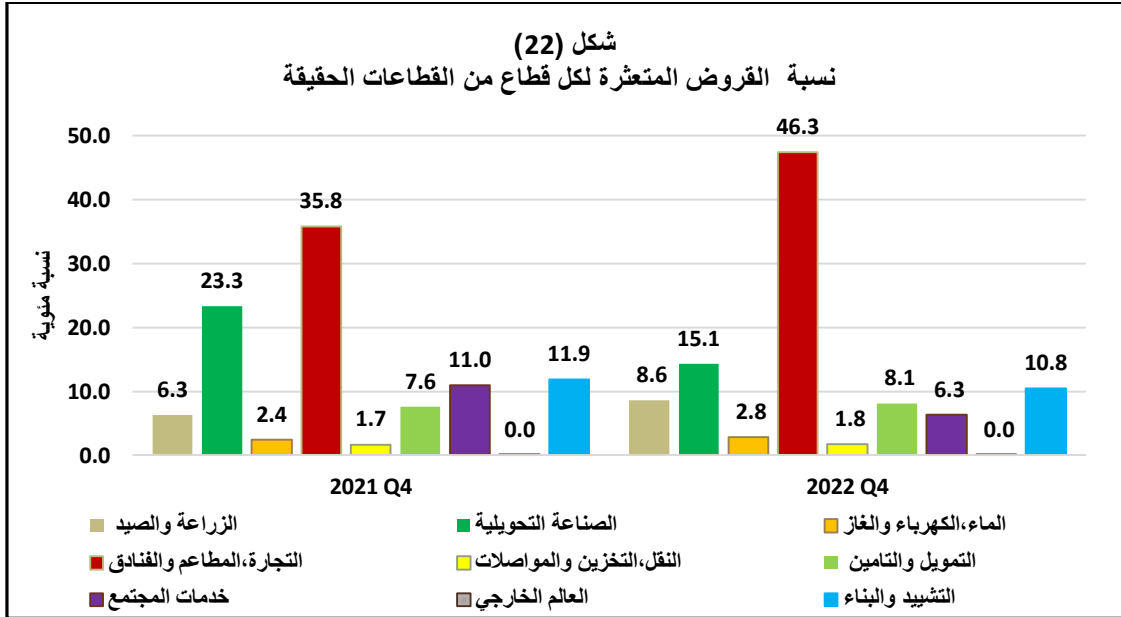
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 18.

اما نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول في المصارف الخاصة فقد أنخفضت من (5.5%) للفصل الرابع عام 2021 إلى (3.9%) للفصل نفسه من عام 2022، وكذلك انخفاضها في المصارف الحكومية من (2.2%) إلى (1.8%) للمدة نفسها كما موضح في الشكل الأخير ألا ان نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة و الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (10%)، على الرغم من أن هذه النسبة اعلى في المصارف الخاصة من نظيرتها الحكومية، وهي نسبة لا تدعو للقلق فيما يخص الاستقرار المالي، كون إن المصارف الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر من اجمالي أصول القطاع المصرفي.

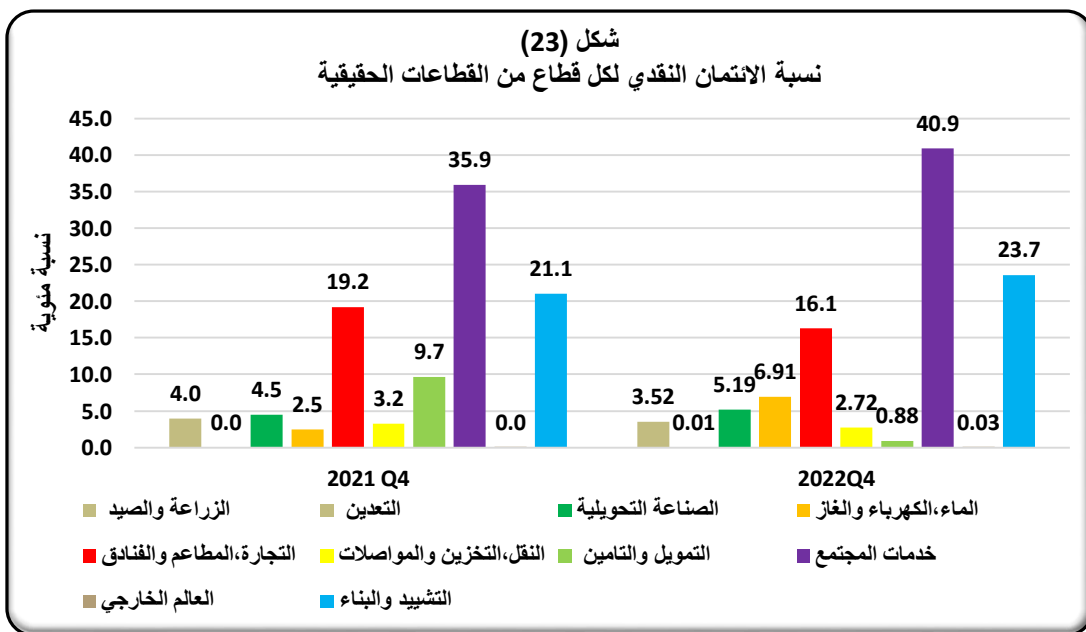
11-التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

يوضح هذا المؤشر نسبة القروض المتعثرة موزعه بحسب القطاعات الاقتصادية، ويلاحظ من الشكل (22) ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق لتصل إلى (46.3%) للفصل الرابع من عام 2022 بعد ماكانت (35.8%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، يليها انخفاض النسبة في قطاع الصناعات التحويلية من (23.3%) إلى (15.1%) أثناء المدة نفسها، فضلاً عن انخفاضها في قطاع البناء والتشييد من (11.9%) أثناء الفصل الرابع لعام 2021 إلى (10.8%) للفصل نفسه من عام 2022، لذلك أستوجب على المصارف أن تكون أكثر حذراً عند منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويوجب أيضاً ضرورة وضع سياسات تُمكن هذه القطاعات من التعافي من مشكلة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة والتي تؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان النقدي الممنوح لها والتأثير سلباً على استمرار نشاطها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبالمقابل يُلاحظ من الشكل (23) إنخفاض نسبة الائتمان النقدي من (19.2%) إلى (16.1%) للفصل الرابع للمدة (2022-2021) في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة فيه، في حين أرتفعت نسبة الائتمان النقدي في قطاع خدمات المجتمع من (35.9%) للفصل الرابع من عام 2021 إلى (40.9%) للفصل نفسه لعام 2022 وبنسبة تعثر منخفضة، على الرغم من استحواده على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي الممنوح، يليه ارتفاع نسبة الائتمان النقدي في قطاع التشييد والبناء من (21.1%) اثناء الفصل الرابع من عام 2021 إلى (23.7%) للفصل نفسه عام 2022.

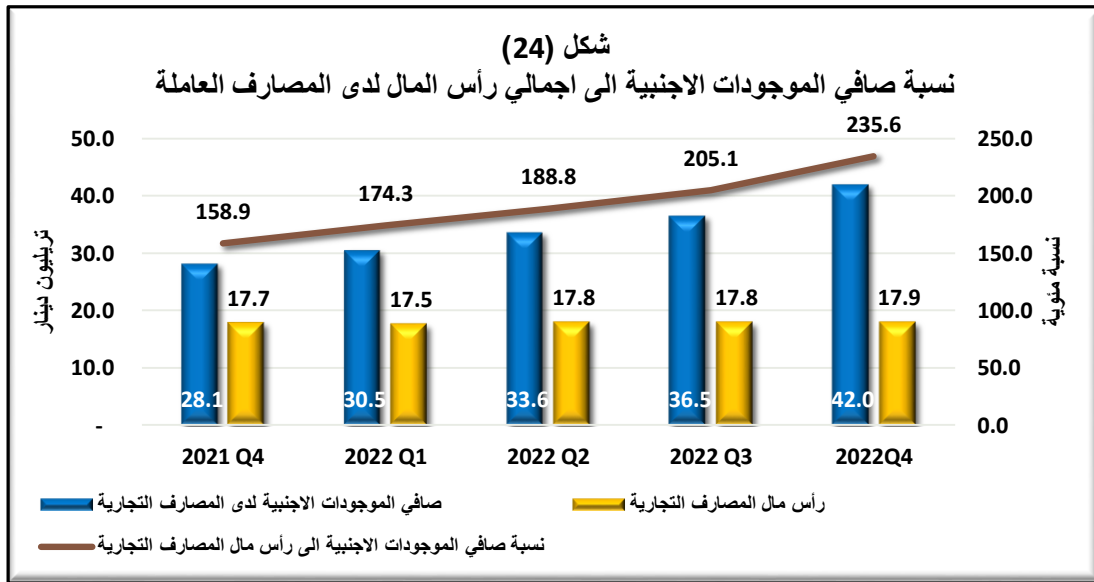


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

12- صافي الموجودات الأجنبية / رأس المال

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (24) يوضح هذه النسبة التي تبين مقدار الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف علماً أن العملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي مقومة بالعملة المحلية بسعر صرف النافذة، إذ تحتفظ المصارف بعملات أجنبية لتلبية احتياجات العملاء لديها سواء كان للسفر أو للتجارة الخارجية وكذلك تُعدّ احتياطات نقدية تحتفظ بها كجزء من احتياطاتها للحفاظ على استقرار العملة المحلية وتلبية احتياجات السوق أو التحوط ضد المخاطر النقدية مثل مخاطر عدم استقرار سعر الصرف. ويلاحظ ارتفاع نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية من (158.9%) للفصل الرابع عام 2021 إلى (235.6%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، الجدير بالذكر إنَّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹.

ومن جهة أخرى فإن البنك المركزي يحتفظ بنسبة كافية من الأصول الأجنبية موازياً لعرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (83.3%) في الفصل الرابع من عام 2022، وان نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

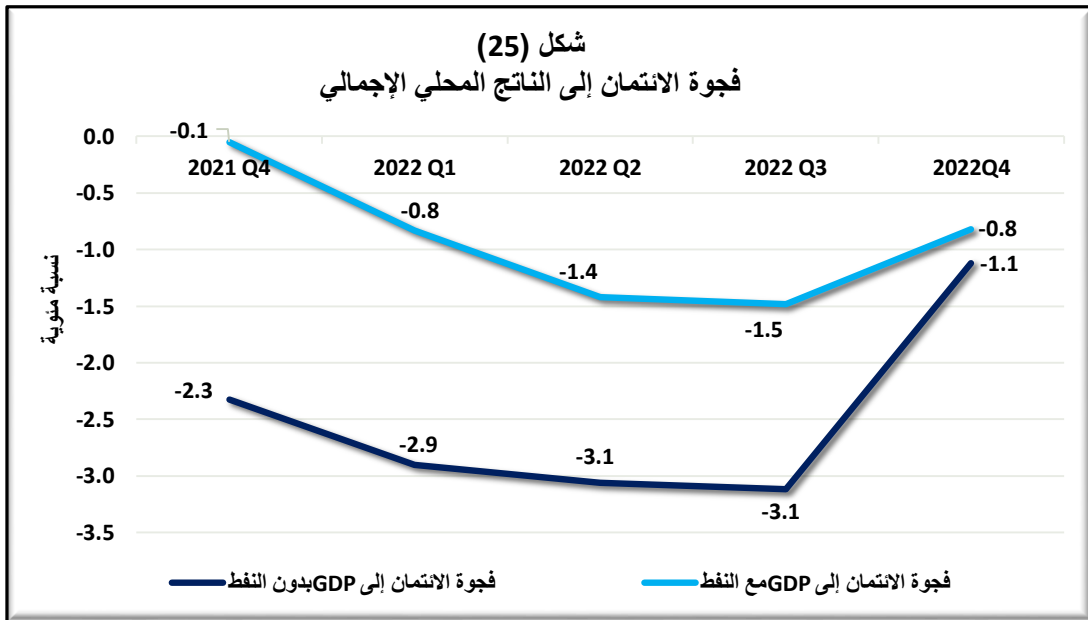


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

¹- المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.

13- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي¹

تُعرف فجوة الائتمان للناتج بأنّها نسبة الائتمان النقدي المُقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منها الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن القيمة المعيارية لهذا المؤشر تتراوح بين (2% - 10%)، إذ يتم وضع المصدات من احتياطات رأس المال عندما تصل الفجوة إلى (10%) أو أكثر لمواجهة النمو في الائتمان النقدي، فإن تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى فذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من المصارف مما يعطي إشارة إلى احتمالية زيادة في القروض المتعثرة في حال فشل أي قطاع اقتصادي ضمن القطاع الخاص، والشكل (25) يوضح فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه، اذ بلغت هذه النسبة بدون النفط (0.8%-) للفصل الرابع من عام 2022 مقارنة بالفصل الرابع عام 2021 الذي بلغت فيه الفجوة (0.1%-) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، اما الفجوة في حال اعتماد البيانات بدون النفط بلغت (1.1%-) في الفصل الرابع لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2021 بنسبة (2.3%-) وهي اقل من النسبة المعيارية والذي يفسر ان الائتمان الموجه من قبل المصارف العاملة إلى القطاع الخاص ضعيف جداً وعليها زيادته.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

¹ - للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24

جدول (2)

المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي

| اسم المؤشر | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2021 | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2022 | معدل التغير % | الأثر في الاستقرار المالي | اتجاه المؤشر |
|---|---|---|---------------------|---------------------------------|-----------------|
| قروض البنك المركزي/إجمالي مطلوبات المصارف (%) | 0 | 0 | 0 | ثابت | ↔ |
| الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع إلى M2 (%) | 48.9 | 51.2 | 4.7 | إيجابي | ↑ |
| نسبة العملة في التداول إلى M2 (%) | 51.1 | 48.8 | -4.5 | إيجابي | ↓ |
| إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%) | 55.1 | 47.0 | -14.7 | مقبول | ↓ |
| المضاعف النقدي (%) | 1.27 | 1.16 | -8.7 | مقبول | ↓ |
| نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%) | 147.7 | 127.4 | -13.7 | إيجابي | ↓ |
| العائد على حقوق الملكية (%) | 5.1 | 11.95 | 134.3 | إيجابي | ↑ |
| العائد على الموجودات (%) | 0.6 | 1.1 | 83.3 | إيجابي | ↑ |
| العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%) | 0.62 | 0.42 | -32.2 | إيجابي | ↓ |
| العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%) | 0.24 | 0.15 | -37.5 | إيجابي | ↑ |
| نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%) | 30.78 | 30.83 | 0.16 | إيجابي | ↑ |
| نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%) | 69.22 | 69.17 | -0.07 | مقبول | ↓ |
| العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (%) | 0.98 | 2.69 | 174.5 | إيجابي | ↑ |
| العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (%) | 0.38 | 0.97 | 155.3 | إيجابي | ↑ |
| القروض المتمثلة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%) | 8.8 | 7.2 | -18.2 | إيجابي | ↓ |
| القروض المتمثلة إلى إجمالي الودائع (%) | 4.9 | 3.4 | -30.5 | إيجابي | ↑ |
| القروض المتمثلة إلى إجمالي الأصول (%) | 2.93 | 2.19 | -25.3 | إيجابي | ↓ |
| صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (%) | 158.9 | 235.6 | 48.3 | إيجابي | ↑ |
| فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (%) | -0.1 | -0.8 | 700 | إيجابي | ↓ |
| فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (%) | -2.3 | -1.1 | -52.1 | إيجابي | ↓ |

الفصل الثالث: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

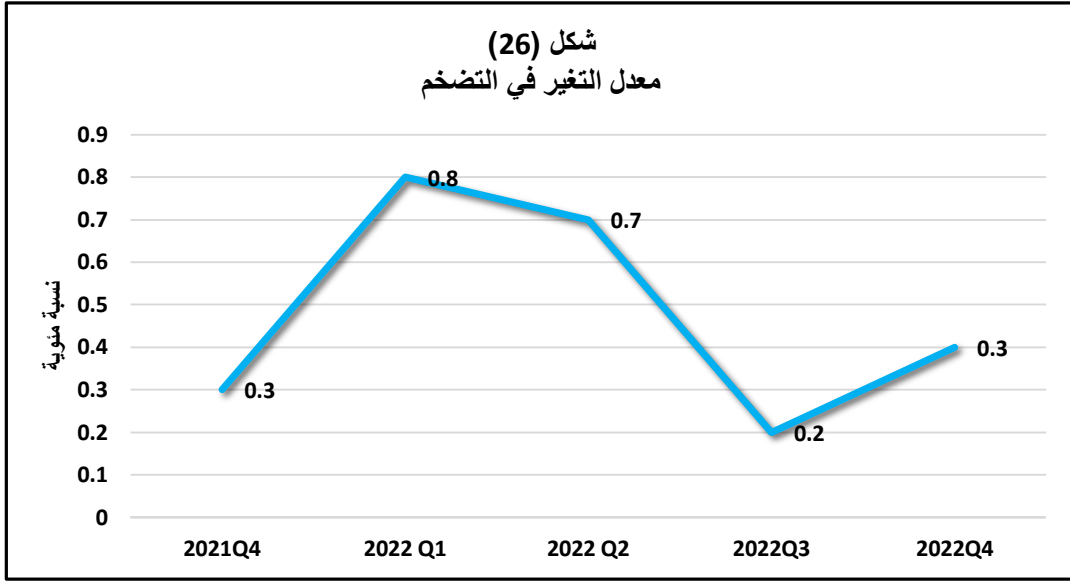
تشمل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي العديد من المتغيرات التي تستخدم لتقييم صحة الاقتصاد ونموه، ويعمل تقرير الإنذار المبكر على تحليل بعض من تلك المؤشرات من طريق مؤشر معدل التضخم، مؤشر نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن احتساب المخفض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP – Gap)، وهي كالاتي:

أولاً: معدّل التضخم (Inflation Rate)

يشير معدّل التضخم إلى تغيير في مستوى الأسعار لسلة من السلع والخدمات داخل الاقتصاد أثناء مدة زمنية محددة، ويتم حساب معدّل التضخم عادة من طريق مقارنة مستوى الأسعار في مدة زمنية معينة (مثل شهر أو سنة) مع مستوى الأسعار في نفس المدة من العام السابق، وتختلف مستويات التضخم من دولة إلى أخرى، وتستخدم الحكومات والمؤسسات المالية معدلات التضخم كمؤشرات اقتصادية مهمة لقياس المستوى العام للأسعار وأنعكاس ذلك على المؤشرات المصرفية منها أسعار الفائدة الحقيقية.

ومن الشكل (26) يلحظ أنّ أسعار سلة المستهلك في العراق سجّلت ارتفاعاً أثناء شهر كانون الاول من عام 2022 لتبلغ (118.5%) مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام نفسه مُسجّلة (118.1%)، أي بنسبة ارتفاع بلغت (0.3%)، والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري، وعند مقارنة الرقم القياسي العام للأسعار في العراق بصورة سنوية نجد انه قد ارتفع وبلغت نسبته (117.0%) في عام 2022 لشهر كانون الأول بعدما كان (111.5%) للشهر نفسه لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.0%) والذي يمثّل التضخم السنوي¹:

¹- المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الاساسية.

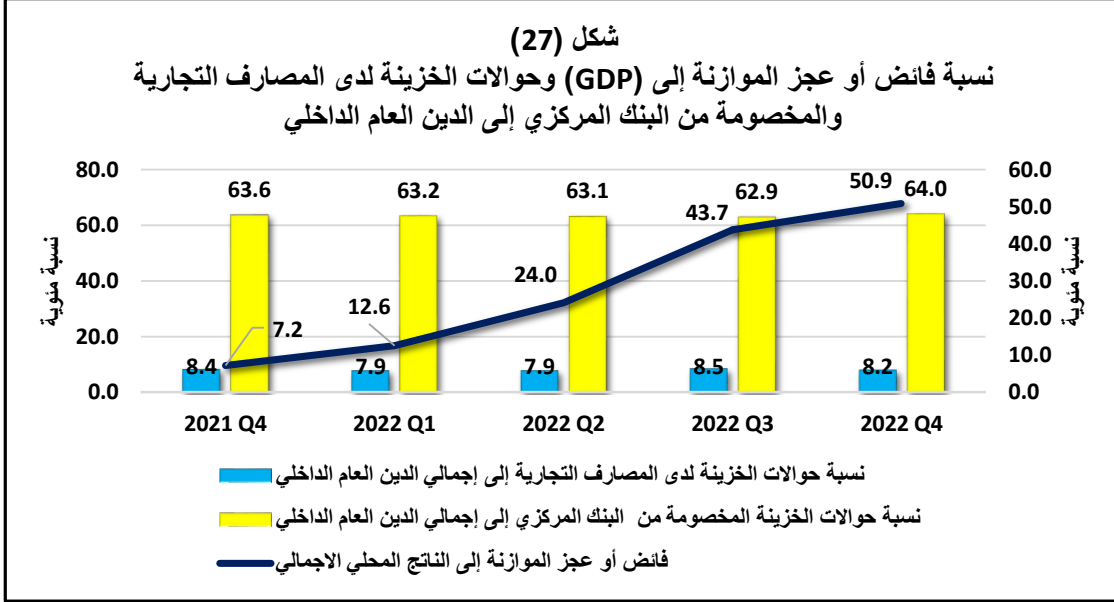


المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

ثانياً: نسبة الفائض او العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

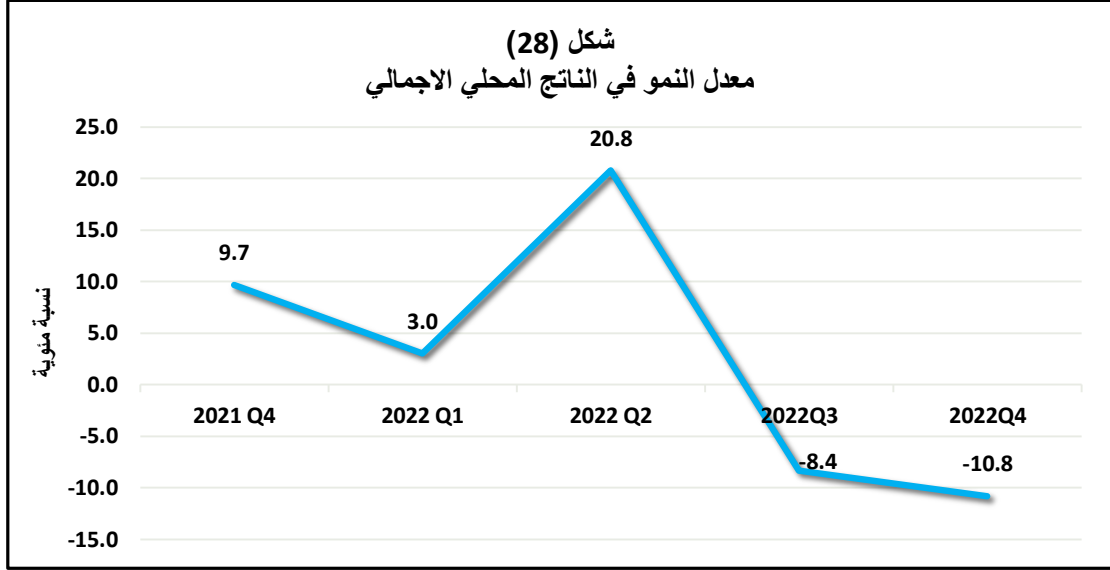
يستخدم هذا المؤشر لقياس صحة الميزانية الحكومية سواء بالفائض أو العجز نسبةً إلى حجم الاقتصاد فهو ذو أهمية في تحديد استراتيجيات الانفاق من طريق تقييم القدرة على التمويل وتحديد الأولويات في الانفاق وكذلك تحديد السياسات المالية لتحسين وضع الميزانية الحكومية وتحسين الاقتصاد عموماً فضلاً عن إمكانية تقييم القدرة على الاقتراض وتحديد أفضل الطرق لإدارة الدين العام وتخفيض حجم الإيرادات والنفقات العامة والفرق بينهما إذ تعكس هذه النسبة إجمالي الإيرادات التي تجنيها الحكومة من الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى مقابل إجمالي النفقات التي تقوم بها الحكومة، فعندما يكون هناك فائض في الموازنة العامة، يعني ذلك أن الإيرادات الحكومية أكبر من نفقاتها، أي تتخفف الحاجة إلى الدين العام وبالعكس عندما يكون هناك عجز في الموازنة العامة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام لتعويض النفقات المتزايدة، ومن ثمَّ فإن الفرق بين الإيرادات مطروحاً منه النفقات يؤخذ نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الشكل (27) أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً مقداره (50.9%) إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الرابع لعام 2022، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (44.7) تريليون دينار، أما حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي فقد انخفضت من (8.4%) للفصل الرابع من عام 2021 إلى (8.2%) في الفصل نفسه من عام 2022، في حين

ارتفع حجم الدين العام الداخلي بنسبة (4.3%) وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي بنسبة (64.0%) من الفصل الرابع لعام 2022 مقارنة بالفصل الرابع للعام السابق بنسبة (63.6%).



ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يمكن استخدام معدل التغير لقياس حجم النشاط الاقتصادي في دولة ما على المدى الطويل، إذ يعكس المعدل النسبي للنمو حجم الاقتصاد ومدى نموه، ويوضح الشكل (28) إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد سجل تراجع أثناء الفصل الرابع لعام 2022، بمعدل (-10.8%) وبمقدار بلغ (87.9) تريليون دينار، مقارنة بالفصل الثالث من العام نفسه والذي بلغ فيه (98.5) تريليون دينار وجاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط مما انعكس على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كون أن القطاع النفطي يشكل الحجم الأكبر في (GDP).

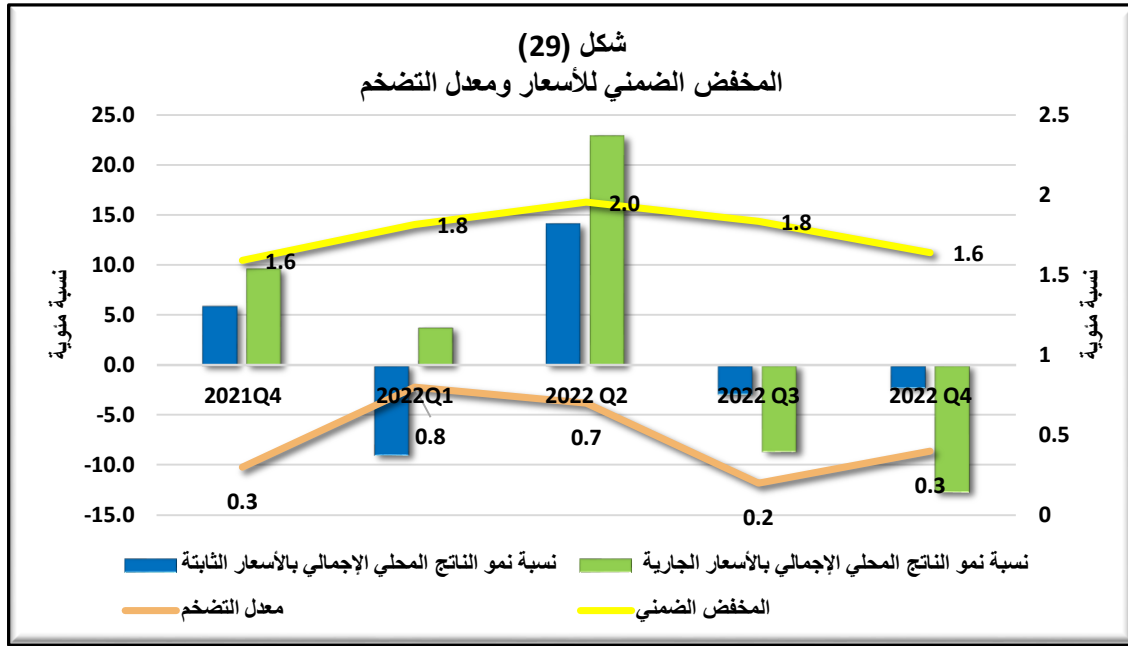


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

رابعاً: المخفض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)

يمكن قياس المخفض الضمني من طريق احتساب التغيرات في جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد أثناء سنة الأساس (اي بالأسعار الثابتة) إلى تلك التغيرات في جميع أسعار السلع والخدمات بالأسعار الجارية¹. إذ أن أهمية هذا المؤشر أنه يحلل تأثير التضخم على الاقتصاد وقياس القسمة الحقيقية للدخل والناتج المحلي الإجمالي، والشكل (29) يوضح ثبات قيمة المخفض الضمني للأسعار (IPD) بنسبة (1.6%) أثناء الفصل الرابع لعام 2022، مقارنة بالفصل نفسه لعام 2021، نتيجة ثبات معدل التضخم العام (0.3%) أثناء المدة نفسها، وأن الفجوة بين المخفض الضمني ومعدل التضخم بلغت (1.2%) أثناء الفصل الرابع لعام 2022، وأن قيمة المخفض الضمني تكون دائماً أعلى من قيمة معدل التضخم بسبب عدم ارتباطه بسلة من السلع والخدمات بل يشمل جميع التأثيرات السعرية في الاقتصاد الداخلية والخارجية.

⁽¹⁾ للمزيد حول المخفض انظر الى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص27.



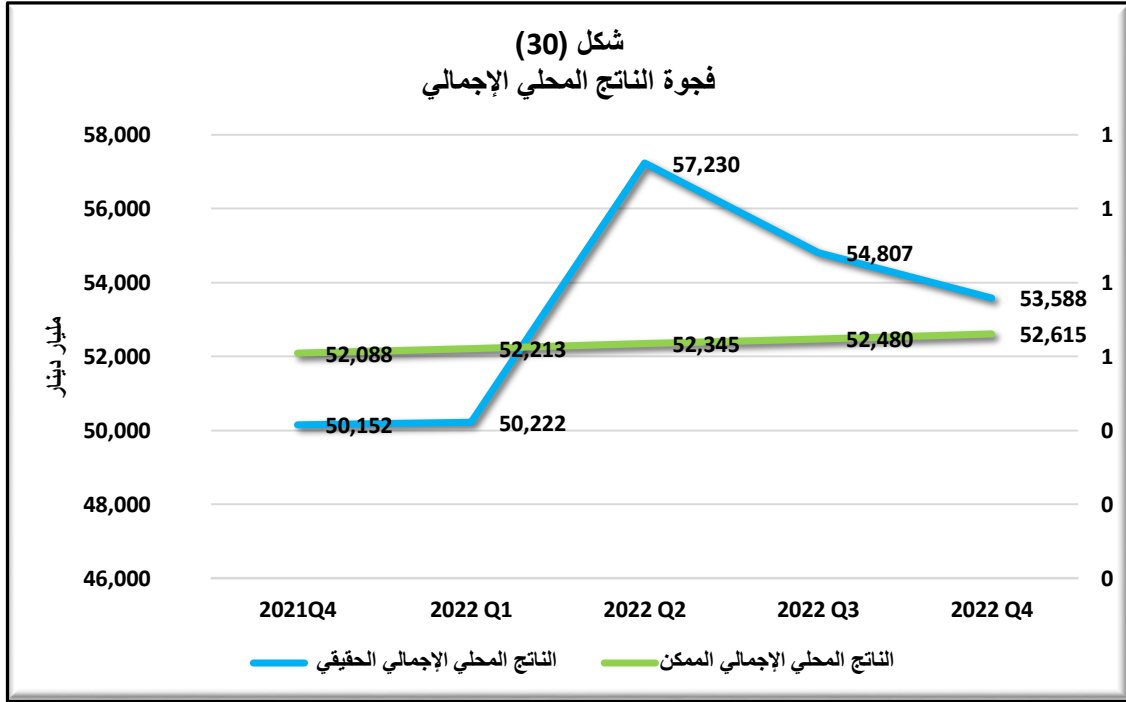
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2021، 2022.

-البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

تقاس فجوة الناتج المحلي الإجمالي عادة كنسبة مئوية من الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الممكن¹، فعندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي الممكن، يعتبر ذلك علامة على وجود فجوة في الإنتاج، و أن هناك إمكانية لزيادة الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة والموارد الأخرى، على النحو نفسه عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الممكن، فهذا يشير إلى وجود زيادة في الإنتاج، ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الحقيقي بسبب زيادة الطلب ويوضح الشكل (30) أن فجوة الناتج أثناء الفصل الرابع من عام 2022، كانت موجبة بمبلغ قدره (10) مليار دينار أي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الممكن، بمعنى أن الإنتاج داخل الاقتصاد أعلى من الإمكانيات المتوافرة وبالتالي انعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقارنة بالفصل نفسه لعام 2021، والذي كانت فيه الفجوة سالبة.

(1) للمزيد عن قياس فجوة الناتج راجع، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص30.



المصدر: تم إعداده بالأعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي.
- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2021، 2022.

جدول (3)

المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

| اتجاه المؤشر | الأثر في الاستقرار المالي | معدل التغير % | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2022 | قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2021 | اسم المؤشر |
|--------------|---------------------------|---------------|-------------------------------------|-------------------------------------|---|
| ↔ | ثابت | 0 | 0.3 | 0.3 | معدل التضخم الشهري (%) |
| ↑ | إيجابي | 606.9 | 50.9 | 7.2 | فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| ↓ | إيجابي | -2.3 | 8.2 | 8.4 | نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%) |
| ↑ | مقبول | 0.6 | 64.0 | 63.6 | نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%) |
| ↓ | مقبول | -230.9 | -12.7 | 9.7 | معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| ↔ | ثابت | 0 | 1.6 | 1.6 | المخفض الضمني للأسعار للناتج المحلي الإجمالي (%) |
| ↓ | مقبول | -1.2 | 53,588 | 54,284 | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي) |
| ↑ | إيجابي | 1.6 | 87,886 | 86,452 | الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دينار عراقي) |
| ↑ | إيجابي | 150.2 | 973 | -1936 | فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) |

